الرقم: ٩٤٥٦
التاريخ: ١٤٣٥/١/٢٢هـ
المرفقات: ٧
الموضوع:

حضرة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فنسأل الله العلي القدير أن يمدكم بعونه وتوفيقه ،،

وقياماً بفريضة النصيحة لمن ولاه الله أمرنا ، واعتزازاً بالهوية الإسلامية التي قام عليها الوطن ، وصيانة لحياض القضاء الشرعي؛ عرض الدولة، ومأرز المظلوم، ومنصف الحقوق، وقوام العدالة ، وحرصاً على مكتسبات بلادنا ، وإجابة لدعواتكم المتعاقبة بمحض النصح لكم ؛ فإننا نرفع لمقامكم الكريم ما آل إليه حال الإدارة العدلية من قصور ظاهر في تحقيق تطلعات الشأن العدلي، تمثل في مظاهر متعددة ، أبرزها : تأخير تنفيذ المشروع التأريخي العظيم " مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء "، وعدم معالجة تأخر إجراءات التقاضي، وتباعد مواعيد الجلسات القضائية ، وتدفق القضايا غير المدروس، وضعف تأهيل الموظفين والأعوان، والقصور الواضح في تهيئة البيئة العدلية اللائقة بسمعة هذه البلاد ومكانتها، وإهمال تأسيس دور العدالة التي لاتتناسب -في وضعها الحالي- مع مايجب أن تكون عليه بإقرار قياديي الوزارة أنفسهم، وكذلك التقاعس غير المبرر عن استصدار اللوائح الموكلة إلى الإدارة العدلية بحض الأنظمة والتعليمات المبلغة لها من مقامكم الكريم ؛ كلائحة شؤون القضاة الوظيفية، ولائحة لجنة الخبراء وتعاليمها، ولائحة أعوان القضاة ، ونظام التوثيق، علاوة على ما انتهجته الإدارة المذكورة من تغليب الوعود المتتابعة والتصريحات الإعلامية على حساب الحقائق المرجوة والأفعال المطلوبة، بل سعت مؤخراً -بشتى الوسائل- وبشكل ملفت للنظر إلى قمع وإخماد كل الأصوات الناصحة لدينها ووطنها ، في ظل تجاوزات نظامية وأخرى

مصلحية تسببت في إثارة شريحة عريضة من فئام المجتمع تبدّت في امتعاضٍ غالبٍ لدى القضاة ومن لهم صلة بالشأن العدلي كالمحامين وغيرهم؛ نتج عنه احتقان غير مسبوق داخل الوسط العدلي، ظهرت آثاره بكثرة الاستقالات المقدمة من القضاة وما برز على مواقع التواصل الاجتماعي والصحف والوسائل الإعلامية الأخرى داخل البلاد وخارجها .

يؤكد ذلك ما صرحت به جمعية حقوق الإنسان مؤخراً من قلقها واستيائها إزاء تصرفات وزارة العدل مع القضاة والمحامين، واعتبارها ذلك تعدياً واضحاً على حق أصيل رعاه مقامكم الكريم في أكثر من موطن مع كافة شرائح المجتمع فكيف بالقضاة ؛ مما جعل لجهات إعلامية ومنظمات أجنبية مغرضة مدخلاً للثلب في وطننا والطعن في استقلال قضائه ، ولما لذلك كله من أثر على المكتسبات التي نقف جميعاً صفاً واحداً في الحفاظ عليها والذود عنها ، ولما لمسه الجميع من حرصكم الشديد واهتمامكم البالغ بتطوير وإصلاح القضاء وآخر ذلك إقراركم الأنظمة العدلية ؛ فإنا نعرض على مقامكم الكريم محاسبة المتسبب في هذا القصور ، وتعيين ذي قوة وأمانة ممن سبقت له الحسنى في تولي القضاء ؛ أخذاً بقوله تعالى : (إن خير من استأجرت القوي الأمين) ؛ ليسمو بالمرفق العدلي لمصاف الريادة التي ترومونها وسخرتم الإمكانات لأجلها .

والله يحفظكم وبعنايته يرعاكم ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- برفقه قائمة بأسماء أصحاب الفضيلة الموقعين على الخطاب أعلاه بعدد سبعة أوراق يبدأ العدد من (١) وينتهي بعدد (٢٠٠).

طبع في ١٤٣٣هـ

نموذج ٠٠٣ - ٠٧ - ١